بسم الله الرحمان الرحيم ،
لا إله إلا الله وحده ،

تونس في : 2017/03/31

172

من نائب الشعب غازي الشواشي
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : توجيه سؤال كتابي إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الداخلي

تحية طيبة ،
أما بعد،

يبدو أن وزارة التعليم العالي والبحث العلني بصدد إعداد برنامج إصلاح لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وهو إصلاح ضروري يقتضي تشريك عديد الأطراف من ضمنها الأحزاب السياسية الفاعلة والمنظمات الوطنية ذات الصلة وجمعيات المجتمع المدني المعنية بهذا المجال إلى جانب ممثلي الطلبة بمختلف تخصصاتهم .
وحيث تبعا لذلك نسأل هنا عن الخطوط العريضة لمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومدى تقدم اللجان في أعمالها وأسباب عدم تشريك مختلف الأطراف التي تم ذكرها أعلاه.

كما أسأل عن أسباب عدم تفاعل وزارتكم بعلاقة بطلبة الدكتوراه والدكاترة بمختلف تخصصاتهم المطالبين :
*بتفعيل وتحيين القوانين الصادرة لإدراج صفة دكتور في السلم الوظيفي وسلم الأجور في القطاعين العام والخاص وإحداث خطة إطار باحث في جميع مؤسسات البحث العلمي.
*إدماج الدكاترة في مختلف القطاعات نظرا لقيمتهم العلمية .
*الترفيع في عدد خطط الإنتداب في مستوى المساعدين والأساتذة المساعدين وحث الجامعات الخاصة على إدماج الدكاترة العاطلين .
*تحسين الوضعية المادية والقانونية للطلبة الباحثين بمرحلتي الدكتوراه والماجستير.

النائب
غازي الشواشي

الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـوان

تونس في 0 جوان 2017

2017/11.764/

السيّـد

رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول الاجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد 460 بتاريخ 27 افريل 2017.

المصاحيب: تقرير.

تحيّة طيبة،

تبعا لمراسلتكم، المشار اليها، بالمرجع اعلاه، والمتعلقة بسؤال كتابي موجه من قبل السيد النائب غازي الشواشي، يشرفني ان احيل عليكم تقريرا يتعلق بالتوجهات العامة لتفعيل اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي وعلاقة الوزارة بطلبة الدكتوراه وحاملي شهادة الدكتوراه.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

27 أفريل 2017

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

الديـوان

تقرير

I- حول برنامج تفعيل اصلاح التعليم العالي:

ايمانا بان إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي هو المدخل الأساسي لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تقتضيها الاستراتيجية التنموية الوطنية، تم الاعلان (بتاريخ 3 جانفي 2017) عن المؤتمر الوطني لتفعيل الاصلاح والمزمع تنظيمه يومي 30 جوان -01 جويلية 2017.

وتم تكوين عشر لجان وطنية محورية طبقا للمحاور التالية:

المحاور	اللجان
التكوين الجامعي والتشغيلية	اللجنة الاولى: الجودة والاعتماد اللجنة الثانية: الانفتاح على المحيط والتشغيلية
البحث والتجديد	اللجنة الاولى: الهيكلة والحوكمة اللجنة الثانية: التثمين والعولمة
الحوكمة	اللجنة الاولى: الاستقلالية وهيكلة الجامعات اللجنة الثانية: حوكمة الادارة
الخارطة الجامعية	اللجنة الاولى: الخارطة الجامعية واندماجها في محيطها اللجنة الثانية: الحياة الطلابية
التكوين البيداغوجي للمدرسين	اللجنة الاولى: الاساتذة: نظام اساسي، تكوين، تقييم اللجنة الثانية: طرق التكوين الحديثة

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

وحيث سعت الوزارة الى دعم وتوسيع المسار التشاركي للإصلاح. اذ تضمنت تركيبة مختلف اللجان المشار اليها، اعلاه، (كما يبينه المقرر المصاحب) بالإضافة الى ممثلي الادارة المركزية والجامعات ودواوين الخدمات الجامعية اعضاء بصفة ممثلين عن:

- **القطاعات ذات الصلة** (المالية، التكوين المهني والتشغيل، الصحة، التجهيز والاسكان، املاك الدولة والشؤون العقارية، الشؤون المحلية والبيئة،...)
- **مجلس نواب الشعب** (ممثلين عن لجنة الشباب والشّؤون الثقافية و التربية والبحث العلمي)،
- **المنظمات الوطنية** (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، كنفيدرالية المؤسسات المواطنة التونسية)ن
- **الهيئات المهنية** (هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية، هيئة المهندسين المعماريين، هيئة المحامين، عمادة الاطباء، عمادة المهندسين،...)
- **الطلبة** (المنظمات الطلابية)،
- **مجتمع مدني/ جمعيات** (réseau entreprendre Tunisie شبكة بادر- تونس، جمعيات الطلبة الوطنية، جمعية الطلبة الأفارقة، الجمعية التونسية للكتاب العامين لمؤسسات التعليم العالي والبحث، جمعية دكتور،...).

وتواصل اللجان المذكورة اعمالها بنسق متسارع تحت اشراف اللجنة الوطنية العليا التي التأمت بتاريخ 05 ماي الجاري بحضور كافة المشاركين في اعمال اللجان المحورية. وتم عرض تقارير حول مدى تقدم الاعمال سعيا لمزيد التشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع والتنسيق بين مخرجات كافة اللجان المحدثة.

هذا ويتم عرض النتائج النهائية لأعمال اللجان خلال المؤتمر الوطني لتفعيل اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي (**30 جوان –01 جويلية 2017**).

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

II- حول علاقة الوزارة بالطلبة المرسمين بمرحلة الدكتوراه وحاملي شهادة الدكتوراه:

في إطار السعي لإعادة إدماج الكفاءات الجامعية في الدورة الاقتصادية وبالتحديد حاملي شهادة الدكتوراه، تكفلت الوزارة منذ شهر جانفي2017 بإعداد قاعدة بيانات حول الطلبة المسجلين بمرحلة الدكتوراه وحاملي الشهادة المذكورة، حسب الاختصاص، بالتعاون مع تنسيقية حاملي شهادة الدكتوراه وتمت تضمينها بمراسلات تم توجيهها لكافة الوزارات والمنظمات الوطنية على غرار كنفيدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بما في ذلك الغرفة الوطنية للتعليم العالي الخاص والبحث العلمي بالإضافة الى الوكالة التونسية للتعاون الفني وذلك قصد طلب اعطاء هذه الفئة الأولوية في الانتداب او التعاقد.

هذا وتعمل الوزارة بالتنسيق مع الجامعات على تحيين قاعدة البيانات المذكورة كلما اقتضى الأمر.

كما تعمل الوزارة على:

1- فتح خطط انتداب في رتبتي مساعد واستاذ مساعد للتعليم العالي بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية،
2- إرساء مبدأ الشفافية وذلك بالإعلان عن معايير التقييم قبل إيداع ملفات الترشح للانتداب أو الترقية.
3- اعطاء الاولوية لحاملي شهادة الدكتوراه للانتداب عبر التعاقد بمؤسسات التعليم العالي والبحث،
4- تحيين وتفعيل "**خطة باحث**" قصد تحسين الوضعية القانونية لحاملي شهادة الدكتوراه وذلك بالتنسيق مع لجان إصلاح منظومة التعليم العالي،
5- احداث خطة ما بعد الدكتوراه post doc،
6- احداث نظام اساسي خاص بالأساتذة المتعاقدين في المؤسسات الجامعية الخاصة،
7- ربط تأهيل واعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي الخاص لإسناد شهادات جامعية بانتداب حاملي شهادة الدكتوراه.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

8- ابرام اتفاقية شراكة مع الوكالة التونسية للتعاون الفني قصد ادراج قاعدة بيانات، حسب الاختصاص، في حاملي شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل قصد تيسير التحاقهم بالجامعات الاجنبية (دول الخليج وإفريقيا) .

9- توسيع قاعدة الانتفاع ببرنامج " Mobidoc" ليشمل حاملي شهادة الدكتوراه بالإضافة الى الطلبة المرسمين بمرحلة الدكتوراه وهو برنامج مشترك بين المؤسسات الخاصة والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي واسناد اعتمادات مالية بقيمة 7 مليون دينار لفائدة لفائدة هذه المكونة.

10- احداث برنامج "Post PFE عبر اسناد تمويل تنافسي للقيام ببحوث صلب المؤسسات الخاصة لفائدة حاملي الشهادات الوطنية لمهندس والماجستير المهني.

11- احداث برنامج "start up " عبر تمويل تنافسي لمبادرات احداث مشاريع تثمين البحث عن طريق التنافس.

12- تخصيص تمويلات لفائدة 500 مشروع محدث من قبل حاملي شهادة الدكتوراه في اطار برنامج "الدكاترة الباعثين" وذلك بالتنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني.

13- اسناد 1000 عقد كرامة لفائدة حاملي شهادة الدكتوراه بالتنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني.

وفي الختام تولت الوزارة عرض استراتيجية دعم تشغيلية الطلبة وخريجي التعليم العالي (وثيقة مصاحبة) وذلك خلال الندوة الصحفية التي تم عقدها بتاريخ 11 ماي الجاري.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس